

نظام الحماية بالمغرب والاستغلال الاستعماري



د. أبو العلا مصطفى

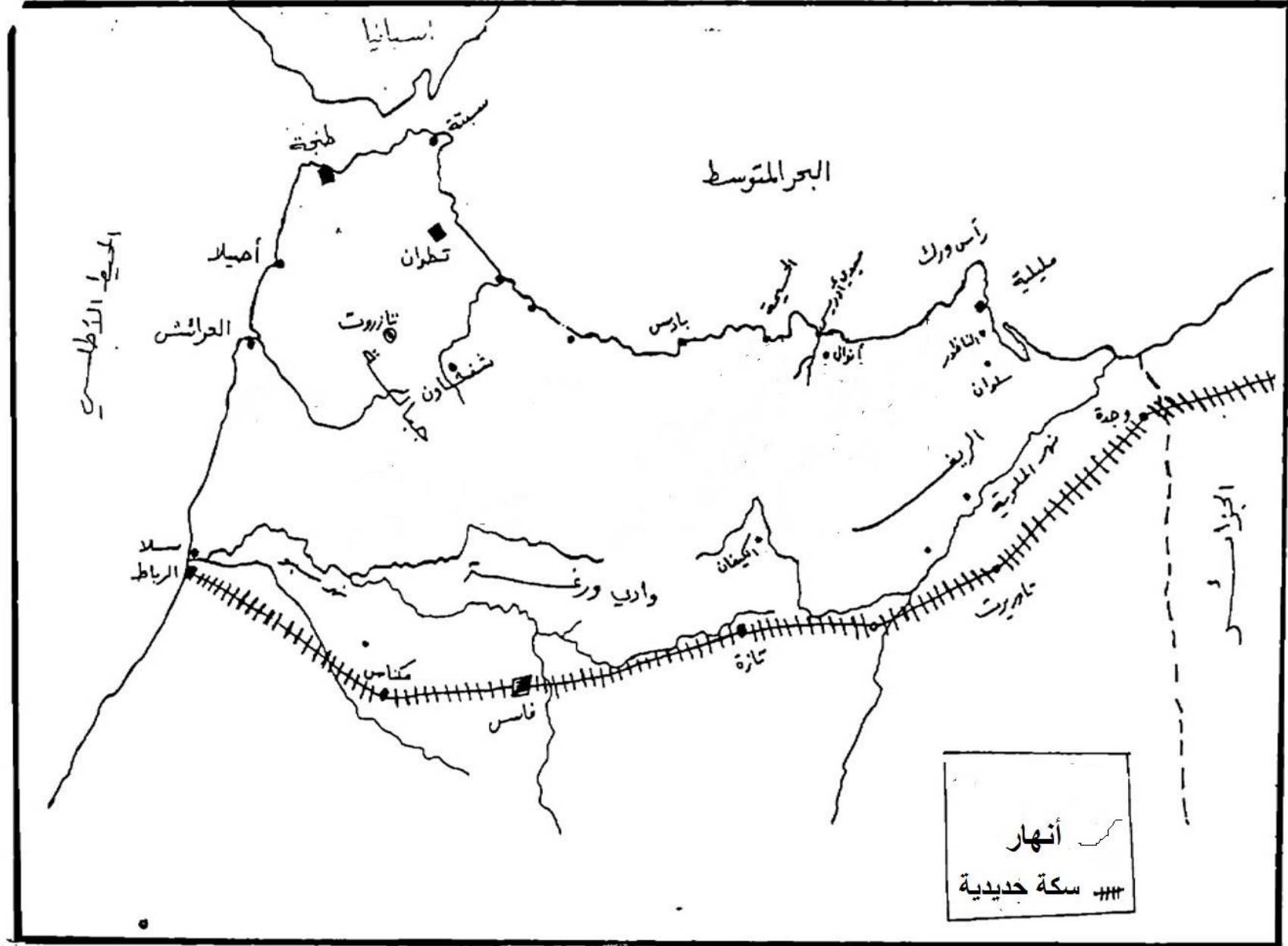
مقدمة:

أدى فشل الإصلاحات التي حاول المغرب تطبيقها من أجل مواجهة الضغوط الاستعمارية خلال نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20، ونجاح فرنسا في إبعاد القوى الاستعمارية الأخرى، إلى إرغام السلطان مولاي عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية بمدينة فاس في 30 مارس 1912 التي أدخلت المغرب تحت نظام استعماري عرف بنظام الحماية.

- 1) فما هي أهم الأجهزة الإدارية التي قام عليها نظام الحماية بالمغرب؟
- 2) وما هي أشكال الاستغلال الاستعماري وانعكاساته على المجتمع المغربي؟

الحماية: شكل من أشكال الإستعمار التي فرضتها بعض القوى الإستعمارية على مستعمراتها، ويتميز بوجود نظامين إداريين، الأول محلي يشرف عليه السكان المحليون، والثاني يمثل القوة المستعمرة.

حدود منطقة النفوذ الإسباني في شمال المغرب



1- أسس نظام الحماية بالمغرب

1) التقسيم الاستعماري للمجال المغربي

اتفقت السلطات الاستعمارية، الفرنسية والإسبانية في دجنبر 1922 على تقسيم المغرب إلى منطقتين رئيسيتين بالإضافة إلى منطقة ثالثة خاصة بمدينة طنجة، تمتد المنطقة الخاضعة للنفوذ الإسباني والمسماة المنطقة الخليفية، عبر قسمين (قسم شمالي يمتد شمال نهر ورغة وغرب نهر ملوية إلى البحر المتوسط، وقسم جنوبي يتمثل في منطقة الصحراء المغربية) أما المنطقة الفرنسية والمسماة بالمنطقة السلطانية فتمتد جنوب منطقة النفوذ الإسباني في الشمال إلى حدود مصب واد درعة في الجنوب، باستثناء مدينة سيدي إفني الخاضعة للنفوذ الإسباني.

«وفي عام 1922 تم الاتفاق الفرنسي الإسباني المتعلق بتقسيم الإيالة الشريفة المغربية إلى منطقتين.
وفي عام 1923 تم الاتفاق المتعلق بتنظيم منطقة طنجة وانها تكون دولية مع الاعتراف بثبوت الحقوق السلطانية.»

عبد الرحمان بن زيدان العلوي، العلاقات السياسية للدولة العلوية. ص.350-351.

وضعية المغرب في عهد الحماية



أ- أجهزة ومؤسسات الحماية الفرنسية بالمغرب

- على المستوى المركزي : كان المقيم العام الفرنسي يدير الشؤون العامة في المغرب بمساعدة مجموعة من الإدارات التي تشتغل تحت إدارته. في المقابل اكتفى السلطان المغربي بالسلطة الدينية وبالتوقيع على القوانين التي يصدرها المقيم العام الفرنسي .
- على المستوى الجهوي قسمت منطقة النفوذ الفرنسي إلى سبعة أقاليم (ثلاث مناطق مدنية، هي الرباط والدار البيضاء ووجدة، وأربع مناطق عسكرية، هي فاس ومكناس ومراكش وأكادير)
- على المستوى المحلي : قسم كل إقليم إلى دوائر حضرية وقروية يرأس كل منها موظف مغربي يعرف باسم الباشا أو القائد

أ- ب- أجهزة ومؤسسات الحماية الإسبانية بالمغرب

- على المستوى المركزي : احتكر المندوب السامي الإسباني السلطة الفعلية تاركا سلطة شكلية ل خليفة السلطان.
- على المستوى المحلي : كان القنصل الإسباني يشرف على المدن التي يحكمها الباشوات، كما كان الضابط العسكري الإسباني يشرف على البوادي التي يرأسها القياد.

أ- ج- التنظيم الدولي لمنطقة طنجة

- ساد بمنطقة طنجة منذ 1923 نظام دولي، تولى إدارته مندوب أجنبي وذلك بمساعدة سفراء وقناصل الدول الغربية إلى جانب مجلس تشريعي مفوض من طرف سلطان المغرب.

استنتاج: تميزت أجهزة ومؤسسات الحماية بالمغرب باحتكار السلطة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية والإسبانية.

«على أن المناطق التي تشملها منطقة النفوذ الإسبانية ستبقى تحت سيادة السلطان، يديرها مفوض عام إسباني وخليفة يعينه السلطان وتوافق عليه إسبانيا، ويقيم الخليفة في تطوان، وهو مزود بتفويض عام ودائم من السلطان، يمارس بموجبه كل الحقوق الخاصة بالسلطان... وتعلن الحكومة الإسبانية تحملها مسؤولية النظام والأمن في منطقة نفوذها.»

محمد خيرفارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، دمشق، ص 60.

«نجح مؤتمر باريس أخيرا في ديسمبر 1923 في الاتفاق على نظام طنجة الخاص ، ... نص الاتفاق على منح طنجة نظاما دوليا ... ولكن المنطقة نفسها بقيت جزءا من السلطة المغربية واحتفظت بسيادة السلطان ... وهذا النظام يتم بتفويض عام من السلطان ... ويقوم تنفيذ هذا النظام على عاتق ثلاث هيآت:

- 1 - مجلس تشريعي يتمتع بتفويض من السلطان مزود بالسلطة التشريعية والتنظيمية ...
- 2 - لجنة مراقبة مؤلفة من قناصل الدول الموقعة على **ميثاق الجزيرة** ويرأسها أحدهم بصورة دورية ...
- 3 - سلطة تنفيذية يمثلها مدير يكون في الوقت نفسه حاكم المدينة ...».

ميثاق الجزيرة الخضراء: معاهدة وقعها 13 دولة يوم 7 أبريل 1906، في الجزيرة الخضراء بجنوب إسبانيا للنظر في مسألة الإصلاحات التي ينبغي إدخالها إلى المغرب.

(3) تحول نظام الحماية إلى نظام الحكم المباشر نص 2 ص 96.

لم تكن أجهزة الحماية سواء الفرنسية والإسبانية تكتفي بالمراقبة كما جاء في بنود المعاهدة الأم لنظام الحماية، بل كانت تمارس الحكم بشكل مباشر مع وجود صوري لأجهزة الحكم المغربية. وخاصة بعد رحيل المقيم العام ليوطي، وبالتالي تحول نظام الحماية إلى نظام استعماري مباشر، وذلك من أجل تسهيل عملية الاستغلال الاقتصادي.

II- أشكال الاستغلال الاستعماري وانعكاساته على المجتمع المغربي

1) الإستغلال الإستعماري الاقتصادي

أ- أشكال الإستغلال في المجال الفلاحي

استغل المستعمر الفرنسي بشكل خاص، الثروات الفلاحية المتوفرة في المغرب، وذلك عن طريق السيطرة على أخصب المناطق الفلاحية، والتي تحولت إلى ضيعات يستغلها المعمرون في مجال الزراعات التسويقية ذات المردود المرتفع والعمل على تصديرها إلى فرنسا.

أ- ب- أشكال الإستغلال الصناعي

احتكر المستعمر استخراج المعادن المتوفرة في باطن الأرض، وخاصة معدن الحديد والفوسفاط، الذان يتم تصديرهما خاما من أجل تموين الصناعة الإستعمارية الفرنسية والإسبانية.

أ- ج- أشكال الإستغلال التجاري

ارتفع حجم الإستثمار الأجنبي في المغرب، حيث استثمر الأجانب في مختلف المجالات المربحة وخاصة الأشغال العمومية والأبناك، في المقابل عانى الميزان التجاري المغربي من عجز دائم بسبب تفوق قيمة الواردات عن قيمة الصادرات، وتحول البلاد لسوق لترويج البضائع الفرنسية، مما كرس تبعية المغرب للخارج.

استنتاج: يقصد بالإستغلال الإستعماري مختلف الأشكال الاستغلالية التي نهجتها السلطات الإستعمارية في المغرب عن طريق استغلال خياراته المختلفة.

"تمكن المعمرون من امتلاك أراضي شاسعة، بدليل أنهم كانوا يمتلكون في أواخر سنة 1912 حوالي 80 ألف هكتار، معظمها في المناطق الخصبة، لتصل سنة 1956 إلى ما يناهز على مليون و100 ألف هكتار... ولم يكن استخدام القوة السبيل الوحيد لتجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم، فقد اتخذت عملية نزع الملكية أشكالاً أخرى... كما صادرت ممتلكات بعض الأعيان المعارضين للاحتلال، إلى جانب مصادرة أراضي في ملكية القبائل المنشقة. وكان يتم بيع الأراضي التي تصادرها الإدارة الاستعمارية للمعمرين بأسعار زهيدة. وكيف ما كانت طريقة نزع الملكية وشكل استعمار الأرض، فقد تم تجريد الفلاحين [المغاربة] من أراضيهم طوال فترة الحماية، وهكذا تم ما بين 1936 و1952 طرد 20% من الساكنة القروية."

تطور الإنتاج المنجمي المغربي بالأطنان بين سنة 1945 و1955

الفوسفات	الرصاص	الحديد	الفحم	
1 623 000	15 400	737 000	17 800	1945
3 872 000	65 800	1 380 000	367 800	1950
5 328 000	122 000	1 339 000	467 000	1955

الوثيقة 15

جدول: الاستثمارات في المغرب في عهد الحماية (بمليار الفرنكات 1959م).

السنوات	الاستثمارات العمومية	الاستثمارات الخاصة	المجموع
1912-1938 م	286	270	556
1939-1945 م	27	44	71
1946-1956 م	802	721	1523

مذكرات من التراث المغربي ج 5 ، م.س.، ص. 211

(2) انعكاسات الإستغلال الإستعماري على المجتمع المغربي

- في المجال المالي، عانت الفئات الفقيرة والفلاحين بشكل خاص من ازدياد الضغط الضريبي (ضريبة الترتيب والأعشار) بالإضافة إلى الرسوم والهدايا الإلزامية الواجب تقديمها
- في المجال الفلاحي، تدهورت أوضاع الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، فتحولوا إلى الاشتغال بضيعات المعمرين، أو الهجرة إلى المدن كما أضرت الفلاحية العصرية الاستعمارية بالفلاحة المعيشية الممارسة بالبوادي من طرف معظم الفلاحين المغاربة
- في المجال الصناعي، استغل أرباب المصانع العمال المغاربة لتحقيق أرباح كبيرة في مقابل أجور زهيدة وظروف عمل مزرية، كما منعوا من تشكيل نقابات عمالية للدفاع عن مصالحهم. هذا وقد شهدت الصناعات التقليدية المحلية تراجعاً خطيراً بحكم قوة المنافسة التي تفرضها الصناعات المستوردة، أو تلك التي أقامها المستعمرون داخل البلاد. وهو ما ساهم في إفلاس عدد كبير من الحرفيين.
- في المجال الاجتماعي: احتكر المعمرون الخدمات الاجتماعية كالتعليم والماء والكهرباء ووسائل النقل، في المقابل عانى المغاربة من الفقر والسكن في ظروف مهينة.

خاتمة: ساهم تحول نظام الحماية إلى استعمار مباشر، ومعاناة المغاربة من أشكال الاستغلال المختلفة في تبني عدة أشكال نضالية ستنتهي باستقلال المغرب

«لقد أدمج الفلاحون المغاربة... بصورة عنيفة في اقتصاد نقدي لم يكونوا مهينين للاندماج فيه، وكان عليهم أن يؤدوا الضرائب والرسوم التي تطالب بها الدولة، وكذا شراء السكر والشاي اللذين يأتي بهما التجار إلى الأسواق ولم يكن بمقدورهم الاستغناء عنهما... فقد انضفت تكاليف جديدة إلى التكاليف القديمة، فزيادة على الترتيب والعشور الملحقة به ورسوم الاستهلاك، أحدثت إعانات لإصلاح أو إنشاء الطرق والبيانات الرسمية كالمراقبة المدنية والدرك ودار القائد، ثم التوزيع التي كانت تفرض الخدمة على نساء ورجال القبيلة في المناجم أو في أراضي المعمرين الكبار والباشوات والقواد، وكذا الفريضة أو الهدايا الإلزامية عينا أو نقدا بمناسبة مرور الشخصيات المرموقة».

أبيير عياش، المغرب والاستعمار، سلسلة السيطرة الفرنسية، منشورات دار الخطاب للطباعة والنشر، الدار البيضاء، أبريل 1985، ص. 311 - 12

الترتيب: إصلاح ضريبي استهدف فرض ضريبة واحدة محددة محل الزكاة والاعشار لضمان موارد مالية قارة للدولة.

«لقد انشغل أرباب العمل الكبار [في عهد الحماية] بالمسألة العمالية، فعارضوا، مدفوعين في ذلك بالحفاظ على أرباحهم الكبرى، من خلال الإبقاء على أوضاع الأجور والعمال مزرية... ولم يسمحوا بإعطاء الحق النقابي للعمال المغاربة، وأجهدوا أنفسهم بمساعدة البوليس وسلطات المراقبة لتحطيم النقابات التي تأسست رغما عنهم... إن مشاهدة الرجال والنساء والأطفال - وهم جاهلون لأنهم لم يلقنوا أي شيء، وبؤساء بسبب الاستغلال الخاضعين له، ومهمشون في غالبيتهم في أعمال ثانوية - تعتبر وسط الجالية الأوروبية مذلة».

«وبصورة عامة يمكن القول إن الأوروبيين الذين يشكلون أقلية بشرية، كانوا أقلية ممتازة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهم يسيطرون ويوجهون الفعاليات الحديثة في الزراعة الحديثة، والصناعة الحديثة، والتجارة الخارجية، والبترول والنقل... ويستهلكون أربعة أخماس الماء والكهرباء ويستخدمون سبعة أثمان نشاط النقل في السكك الحديدية والطرق. ونصيبهم في الدخل القومي المغربي يساوي إن لم يكن يفوق نصيب المغاربة... كل هذا أدى إلى ازدياد بؤس وفقر المغاربة، وازدياد الهجرة من الريف إلى المدن، وظهور بروليتاريا مغربية تعيش في ضواحي المدن في شروط سكنية وغذائية واجتماعية تعيسة».

سيطرة الأجانب على الأراضي الفلاحية:

احتلال الأجانب للأراضي الفلاحية بالمغرب انطلق قبل الحماية: استعمال المعمرين المنفردين أو الشركات لعدة إجراءات للاستحواذ على الأراضي : المخالطة – الحماية.

عقد الحماية الفرنسية الأسبانية على المغرب..

1912

إصدار سلطات الحماية لعدة ظهائر لتسهيل الاستيلاء على الأراضي:

صدور ظهير تحفيظ الأراضي

13
غشت
1913

تسهيل تسلط الأجانب على الأراضي الفلاحية لجهل المغاربة بحثثيات هذا الإجراء: حوالي 100 ألف هكتار من الأراضي الخصبة.

صدور ظهير يجعل الأراضي الجماعية غير قابلة للتقويت ويضعها تحت مراقبة الدولة

7 يوليوز
1914

مراقبة الدولة للأراضي الجماعية.
(إجراء مؤقت يخدم الظهير الموالي).

صدور ظهير جعل الأراضي الجماعية تحت مراقبة مجلس وصاية له الحق في تقويتها لطرف ثالث.

9 أبريل
1919

اقتطاع أجزاء هامة من الأراضي الجماعية تحت غطاء المصلحة العامة تقويتها للمعمرين